### اعتبر خلال استقباله رؤساء المجالس المحلية أن الدستور غير خاضع للمساومات وأننا لن نسمح للدول المعادية فرض تشكيل لجنة مناقشته أو آليات عمله

# الرئيس الأسد: الحرب لم تنته ونحن نخوض أربع حروب: العسكرية والحصار والإنترنت والفاسدين

**| وكالات**

شدد الرئيس بشار الأسد، أمس على أن «الدستور غير خاضع لمساومات أو مجاملات وأي تهاون قد يكون ثمنه أكبر من ثمن الحرب»، موضحاً أن هذا يعني حتماً ألا نسمح للدول المعادية أن تحقق عبر وكلائها من حاملي الجنسية السورية أياً من أهدافها سواء عبر فرض تشكيل لجنة مناقشة الدستور أو فرض آليات عملها.

ولفت الرئيس الأسد في خطاب له خلال استقباله رؤساء المجالس المحلية من جميع المحافظات إلى أنه علينا ألا نعتقد أن الحرب انتهت، موضحاً أنه أمامنا أربع حروب، الحرب الأولى عسكرية والثانية حرب الحصار والثالثة حرب الإنترنت والرابعة حرب الفاسدين.

وقال الرئيس الأسد: نقول للمجموعات العميلة للأميركي: الأميركي لن يحميكم وستكونون أداة بيده للمقايضة.. لن يدافع عنكم سوى الجيش العربي السوري، مؤكداً أن المتآمرين على سورية فشلوا باعتمادهم على الإرهابيين والعملاء في العملية السياسية فانتقلوا إلى المرحلة الثالثة وهي تفعيل العميل التركي في المناطق الشمالية.

وأضاف: إنه عندما نقف في خندق واحد ونسدد باتجاه واحد بدلاً من أن نسدد على بعضنا البعض لن نقلق من أي تهديد مهما كان كبيراً.

وأكد الرئيس الأسد، أن إجراء الانتخابات المحلية في موعدها يثبت قوة الشعب والدولة، معتبراً أنه وبعد تحسن الوضع الميداني نحن أمام فرصة لنقلة نوعية في عمل الإدارة المحلية ستنعكس على جميع مناحي الحياة.

> الأعداء بمجملهم فشلوا في الاعتماد على الإرهابيين وفي الاعتماد على العملاء في العملية السياسية فانتقلوا للمرحلة الثالثة وهي تفعيل العميل التركي في المناطق الشمالية

### القانون ١٠٧

وفي خطابه الذي نقلته محطات التلفزة المحلية ووكالة «سانا»، قال الرئيس الأسد: «السيدات والسادة رؤساء المجالس المحلية يسعدني أن ألتقي بكم في سياق أول اجتماع موسع لكم بعد انتخابكم رؤساء للمجالس المحلية في انتخابات كان مجرد إجرائها واحداً من الرهانات الأساسية للدولة لأنه يتوج مرحلة مهمة من مسيرة استعادة الأمن ودحر الإرهاب ويؤكد قوة الشعب والدولة ويثبت مرة أخرى إخفاق رهان الأعداء على تحويل الدولة السورية إلى دولة فاشلة غير قادرة على القيام بمهامها الدستورية».

وأضاف الرئيس الأسد: «لقد كانت تجربة الإدارة المحلية تجربة مهمة هدفت إلى تعزيز دور المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية والمساهمة في اتخاذ القرارات التي ترسم مستقبل مناطقهم.. وكأي تجربة حملت إيجابيات وشابتها سلبيات ومع مرور الزمن أصبحت الفكرة بحاجة إلى تطوير وقانونها بحاجة إلى تعديل وكان صدور القانون ١٠٧ لعام ٢٠١١ خطوة مهمة في اتجاه زيادة فاعلية الإدارة المحلية من خلال منح البلديات المزيد من الاستقلالية وتوسيع هامش اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون المجتمع».

وتابع الرئيس الأسد: «كان الزمن المفترض للانتقال إلى التطبيق النهائي للقانون ١٠٧ هو خمس سنوات ولكن تصادف صدور القانون مع بدء الحرب على سورية أجل تطبيق القانون كلياً وأجل الانتخابات وهذا كان نتيجة طبيعية لخروج العديد من المناطق عن سيطرة الدولة، أما اليوم وبعد تحسن الوضع الميداني وإجراء الانتخابات فنحن أمام فرصة مهمة ونقلة نوعية وحقيقية في إطار الإدارة المحلية سوف تنعكس إيجابياً على كل مناحي الحياة في سورية ولكن لا يمكن القيام بذلك من دون فهم ما هي الغايات وما هي الأهداف المتوخى الوصول إليها من خلال القانون ١٠٧».

واعتبر الرئيس الأسد، أن جوهر ما يهدف إليه قانون الإدارة المحلية هو تحقيق التوازن التنموي بين المناطق من خلال إعطاء الوحدات المحلية الصلاحيات لتطوير مناطقها اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً وخدمياً وما يعنيه ذلك من مساهمة في رفع المستوى المعيشي للمواطنين عبر تأسيس المشاريع وخلق فرص العمل، إضافة إلى تخفيف الأعباء عنهم من خلال تقديم الخدمات لهم محلياً وخاصة في المناطق النائية والبعيدة عن مراكز المدن.

وأضاف الرئيس الأسد: «من الناحية العملية لم يعد من الممكن أن ندير شؤون المجتمع وشؤون الدولة في سورية وتحقيق التنمية المتوازنة بالطرق المركزية نفسها التي كانت سائدة خلال العقود الماضية والتي ما زالت مطبقة حتى اليوم، فلو قارنا بين عدد السكان في سورية عندما صدر القانون السابق عام ١٩٧١ والقانون الحالي في عام ٢٠١١ أي أربعة عقود، كان عدد سكان سورية في ذلك الوقت ١٩٧١ نحو سبعة ملايين وعند صدور هذا القانون كان عدد سكان سورية المسجلين كمقيمين داخل سورية ٢٢ مليوناً «ثلاثة أمثال العدد»، والأهم من ذلك أن عدد الكفاءات العلمية تضاعف مرات عديدة بسبب توسع التعليم بكل مستوياته أفقياً وعمودياً وهذا يعني أن الوحدات المحلية التي تمثلونها أصبحت أكثر قدرة اليوم على تأدية مهامها من دون الاستناد أو الاعتماد الكامل على السلطات المركزية، لكن طبعاً يجب أن نأخذ بالاعتبار أن هناك تفاوتاً في هذه الكفاءات العلمية والمهنية بين المحافظات على سبيل المثال دمشق وحلب وباقي المحافظات أو بين الريف والمدينة لذلك عندما نقوم بتطبيق هذا القانون لا بد من القيام بذلك بشكل تدريجي لكي لا تكون هناك فجوة تنموية بين المناطق وإذا لم نأخذ بالاعتبار هذه الفجوة الموجودة في الكفاءات فسوف نخلق تفاوتاً في التنمية وهذا مناقض تماماً للهدف من القانون ١٠٧».

وتابع الرئيس الأسد: «عندما تقومون في مناطقكم بإدارة التفاصيل اليومية تنتقل المؤسسات المركزية لممارسة دورها الرقابي وتكون لديها الفرصة للتفرغ بشكل أكبر للسياسات الشاملة والإستراتيجيات بدلاً من الغرق في التفاصيل اليومية كما هو الوضع حالياً كما أن إطلاق المشاريع التنموية بشكل محلي سوف يتكامل مع المشاريع التنموية الإستراتيجية للدولة وهذا بحد ذاته يعني الاستثمار الأمثل للموارد المالية والاستثمار الأمثل للموارد البشرية وفي الوقت نفسه اختصار الزمن في عملية التنمية، لكن هناك نقطة مهمة ربما لا ينتبه إليها الكثيرون فالوحدات المحلية من خلال وجودها في كل زاوية من زوايا الوطن هي الأقدر على معرفة التفاصيل الموجودة في المجتمع وبالتالي هي المصدر الأهم للأرقام الإحصائية وكلنا نعلم بأنه دائماً لدينا مشكلة بالأرقام ودقتها في سورية فهي مصدر مهم جداً بالنسبة للسلطات المركزية من ناحية الأرقام الإحصائية وهذا يساعدها على أن تضع خططاً أكثر واقعية وبالتالي أكثر ملاءمة لحاجات المواطنين وللحاجات الوطنية».

وقال الرئيس الأسد: «أما الجانب الآخر المهم للقانون فهو توسيع المشاركة في تنمية المجتمع المحلي الذي يقوم بتحديد احتياجاته وإدارة موارده كما يقوم المواطن بعملية الرقابة على أداء مؤسسات الإدارة المحلية وتصويب أي خلل يصيب عملها وهذا يعني توسيع شراكة المواطن مع مؤسسات الدولة في صنع القرار والذي من شأنه أن ينمي لديه المعرفة بمشاكل المؤسسات ويعطيه القدرة على اقتراح الحلول العملية بدلاً من انتظار الحل واقتصاره على ما يطرحه المسؤول».

### الحل من القمة ومن القاعدة

وتابع الرئيس الأسد: «دائما نطلب الحل من الأعلى من القمة إلى القاعدة في هذه الحالة يجب أن يكون الحل من القمة ومن القاعدة وربما تكون القاعدة أقدر على اقتراح الحلول التكتيكية ليس الإستراتيجية وهذا التشارك بين القمة والقاعدة هو الذي يحل معظم مشاكلنا التي نعاني منها وخاصة في الظروف الحالية أي ظروف الحرب، فإذن يتحول المواطن بهذه الحالة من مجرد ناقد إلى ناقد ومشارك في الحل وحامل للمسؤولية، وحمل المسؤولية الوطنية ينمي ارتباط الإنسان بأرضه وانتمائه إلى وطنه، وبالوقت نفسه فإن توسيع الحوار بين مختلف أطياف المجتمع حول التحديات التي تواجهه يخلق التعاون ويعزز الانسجام بين مختلف مكونات هذا المجتمع، فإذن نحن نتحدث عن الشراكة بين الجميع في الدولة وفي المجتمع وهذه الشراكة هي التعبير الحقيقي عن واحد من أهم أوجه الممارسة الديمقراطية وهي أداة ترتقي بالفكر الديمقراطي الذي لا يمكن أن يبنى إلا على الحوار الشامل والمستمر والمستند إلى المؤسسات وهي التي تنتقل بالديمقراطية من مجرد القول والكلام إلى العمل والإنجاز وتحولها من أداة للتهديم كما يريدها الأعداء إلى أداة للبناء والتطوير».

### الوطن مقدس

وقال الرئيس الأسد: «لو عدتم إلى الدراسات التي صدرت خلال الحرب على سورية من قبل مراكز الدراسات الموجودة في الدول الداعمة للإرهاب وطبعاً لو عدتم بالوقت نفسه إلى تصريحات عدد من المسؤولين فيها للاحظتم أن سياسة هذه الدول تجاه سورية كانت تستند إلى دعامتين: الأولى هي دعم الإرهاب بهدف السيطرة على أكبر قدر ممكن من الجغرافيا وهذه دعامة مؤقتة والثانية وهي المخطط الأبعد مدى وهي تسويق ومحاولة تطبيق فكرة اللامركزية الشاملة ليست اللامركزية التي نتحدث عنها الآن أو التي يسعى إليها القانون ١٠٧ وإنما اللامركزية الشاملة التي تضعف فيها سلطة الدولة بشكل كامل وتصبح الدولة هامشية ودورها شكلي وتضعف معها السيادة والمفاهيم الوطنية وتكون النتيجة تراجع التجانس الاجتماعي ونصل إلى تقسيم المجتمع ولاحقاً إلى تقسيم الوطن جغرافياً».

وأضاف الرئيس الأسد: «كما نعرف كلنا مخطط التقسيم ليس مخططاً جديداً هو مخطط قديم عمره عقود وهو لا يتوقف عند الحدود السورية بل يشمل معظم دول هذه المنطقة لكنهم طبعاً محدودو التفكير لأن الوصول إلى هذا الهدف لا يمكن أن يحصل إلا إذا كان هناك انقسام اجتماعي حقيقي وهو في سورية غير موجود ولو كان موجوداً لربما حصل التقسيم في هذا الوطن خلال السنوات الأولى وربما باعتقادي خلال الأشهر الأولى للحرب، لكن أعداءنا لا يتعلمون الدروس وربما يكون شيئاً جيداً أنهم لا يتعلمون الدروس لكي يقعوا دائماً في الأخطاء فصحيح أن الحقائق على الأرض في سورية خلال الحرب تغيرت مرات عديدة وتغيرت كلياً على الأرض داخل سورية وأيضاً في الوضع السياسي الدولي لكن حقيقتين لم تتغيرا أبداً.. الأولى هي مخطط الهيمنة وليس الهيمنة على سورية وإنما الهيمنة على العالم الذي تقوم به الدول الغربية وتقوده الولايات المتحدة أما الحقيقة الثانية فهي إرادة المقاومة لشعبنا التي بقيت ثابتة فازدادت رسوخاً وتجذراً، واليوم يندحر الإرهاب مكاناً تلو الآخر ويعود الأمان إلى ملايين السوريين في كثير من المدن والقرى التي تحررت ومع كل شبر يحرر هناك عدو يحبط، مع كل شبر يطهر هناك عميل وخائن ومرتزق يتذمر.. لماذا يتذمرون... بحسب تصريحاتهم وكتاباتهم هم يتذمرون لأن رعاتهم خذلوهم وأنا استغرب أيها العملاء كيف يكونون قد خذلوكم وهم طبقوا قواعد اللعبة بشكل دقيق».

وتابع الرئيس الأسد: «أنتم عرضتم أنفسكم منذ البداية ومعكم الوطن للبيع.. ولا أقول عرضتم مبادئكم فأنتم لا تحملون مبادئ أساساً.. عرضتم أنفسكم والوطن للبيع وكان هناك طلب على هذا النوع من البضاعة في ذلك الوقت فدفعت أرقام مجزية، وتم شراؤكم لكن بعد التجربة من قبل المالكين الجدد، وبالرغم من كل عمليات التجميل والتحسين والتطوير والتعديل لم تحققوا المهام المطلوبة منكم فقرروا بيعكم في موسم التنزيلات بعد أن تراجع الطلب عليكم في سوق النخاسة الدولي لكن بسعر بخس ولن يجدوا من يشتري وربما يقدمونكم مجاناً ولن يكون هناك من يشتري، وربما يتم تقديمكم وفوقكم رزمة من المال ولن يقبل بكم أحد لكن بيعكم تم من دون الوطن لأن الوطن له مالكون حقيقيون لا لصوص.. الوطن له شعب يعتبر وطنه كالروح إذا ماتت مات معها، والسماسرة يعتبرون الوطن سلعة إذا ذهبت يستبدلونها بعد أن يقبضوا الثمن، الوطن كالروح هي عبارات لا تفهمونها، الوطن مقدس كلمات لا تعرفون معناها لأنكم سماسرة رخيصون لم تستطعموا سوى الذل والهوان ولا يليق بكم سوى الازدراء والاحتقار».

وتابع الرئيس الأسد «بعد كل تلك السنوات لم يتعلم أولئك العملاء القاعدة البديهية أن لا شيء يعطي الإنسان قيمته إلا انتماؤه للشعب الحقيقي، أما الشعب الوهمي الذي اخترعوه بخيالهم المريض وافترضوا أنهم يمثلونه فهو غير موجود ولم يفهموا بعد أن الطريق إلى هذا الشعب كأي شعب حر في العالم لا يمر عبر مسؤولي ومخابرات دول أخرى، هو طريق مباشر أساسه الصدق والوضوح لا الغدر والخيانة والنفاق».

وقال الرئيس الأسد «إذ أكرر اليوم ما كنت أقوله منذ بداية الحرب أن الأفق أمام ما اختاروه مسدود فإنني أؤكد أيضاً أن السبيل الوحيد للتراجع عن الضلال هو عبر الانضمام إلى المصالحات وتسليم السلاح لمن حمل السلاح والتراجع عن الإثم لمن وضع نفسه ومصيره بتصرف الأعداء ولأن الشعب كبير بمعناه وعريق بتاريخه فإن قلبه كبير بتسامحه واحتضانه للعائدين إليه عندما يكونون صادقين، فبمقدار ما شعبنا عريق ومتجذر في التاريخ بمقدار ما ينظر إلى المستقبل بدلاً من أن يعلق بالماضي مهما كان مراً وقاسياً فالذاكرة لما مر من أحداث هي لتعلم الدروس لا لتراكم الأحقاد، فالدروس والتجارب هي التي تبني الأمم والأوطان وتمنحها الصلابة والمناعة ولأن سورية قوية صمدت ولأنها واجهت الحرب بشجاعة ستكون أكثر قوة ومتانة، وأفضل من عبر عن هذه القوة هي قواتنا المسلحة التي بفضلها ومعها المجموعات الرديفة بالإضافة إلى دعم الحلفاء والأصدقاء والأشقاء تمكنت من دحر الإرهابيين في معظم أرجاء الوطن، وكلنا نعلم أن ما تحقق ما كان ممكناً لولا الدعم الشعبي الواسع المبني على الوعي الوطني العميق للشعب وعلى الوحدة الوطنية الشاملة لمختلف شرائح مجتمعنا».

وأضاف الرئيس الأسد: «ربما يفسر البعض مصطلح الدعم الشعبي الواسع أنه دعم الأغلبية التي كانت تتواجد في مناطق سيطرة الدولة والحقيقة أن هذا الدعم كان موجوداً أيضاً في مناطق تواجد المسلحين بين المواطنين الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق والذين لم يكن بملء إرادتهم أن يخرجوا منها، كان وجودهم قسرياً لأنهم إن حاولوا الخروج فسيقتلون، والبعض منهم بقي على تواصل مع جهات حكومية عديدة كان ينقل معلومات ويعطي أفكاراً وكان ملحاً بشكل مستمر على عودة الجيش ومؤسسات الحكومة إلى تلك المناطق والبعض منهم دفع الثمن».

وقال الرئيس الأسد: «ما أريد التأكيد عليه في هذا السياق أنه لم تكن ممكنة حماية الوطن من السقوط في المحرقة التي حضرت له لولا الإرادة الشعبية الواحدة عبر مختلف أطياف وشرائح المجتمع السوري، هذه الحقيقة هي التي تفند الرواية المعادية التي جهدت لإظهار ما يحصل في سورية على أنه حرب أهلية وصراع بين مجموعات دينية أو طائفية أو عرقية، وعلينا اليوم وفي المستقبل أن نعرف معرفة يقينية أن الحرب كانت بيننا نحن السوريين وبين الإرهاب حصراً، نحن ننتصر مع بعضنا لا ننتصر على بعضنا وأي انتصار يكون حصراً على الإرهاب بغض النظر عن جنسيته، وإن انغماس أعداد من السوريين في الإرهاب والخيانة لا يعني تمثيلهم لأي شريحة في مجتمعنا وإنما يعني تمثيلهم للجانب المظلم الذي قد يصيب أي مجتمع من المجتمعات والذي يؤدي إليه غياب القيم والمبادئ والأخلاق وينتج الجريمة والتطرف والفساد وتكون المحصلة غياب الانتماء إلى الوطن الذي يشكل الوقود الذي يستخدم من قبل أعداء الداخل أو الخارج من أجل تفكيك الوطن».

### اللجوء

وتابع الرئيس الأسد: «لقد عانى السوريون الأمرين في تلك الحرب ولا ننسى أن جزءاً من تلك المعاناة كان من خلال ما فرضه الإرهاب من حالة نزوح لملايين السوريين خارج البلاد مع ما يعنيه اللجوء إلى الخارج من مصاعب جمة وإذلال للاجئين ومعاملة لا إنسانية إضافة إلى الاستغلال السياسي والمالي والبشري لهم، وبمقدار ما سعت الدولة بمؤسساتها العسكرية والمدنية للتخفيف من الألم والمعاناة للنازحين داخل سورية وعملت على إعادة كل من نزح عن قريته ومدينته بعد تحريرها من الإرهاب بمقدار ما كانت تسعى وبالوقت نفسه للعمل على عودة اللاجئين خارج الوطن إلى وطنهم لأن هذه العودة هي السبيل الوحيد لإنهاء معاناتهم، والعامل الأساسي الذي أبطأ عودة الكثير من اللاجئين خارج سورية إلى داخل الوطن هو حقيقة أن الدول المعنية بملف اللاجئين هي التي تعرقل عودتهم فلا يخفى عليكم أن الدعامة الأساسية للمخطط المرسوم لسورية من خلال الحرب أو إحدى الدعامات الأساسية كانت موضوع اللاجئين».

وتابع الرئيس الأسد: «كلنا نعرف أن موضوع اللاجئين ابتدئ التحضير له من نحو عام قبل الحرب من خلال التحضير لمعسكرات اللاجئين في عدد من الدول المجاورة، والهدف من هذا الشيء كان في ذلك الوقت البدء بالتحضير لخلق معاناة إنسانية.. زيادة عدد اللاجئين.. إدانة الدولة السورية وطبعاً كلما زاد عدد اللاجئين كانت الإدانة أقوى وكان تعاطف الرأي العام العالمي ضد سورية أكبر، وبالتالي كانت إمكانية فرض عقوبات أشد على الشعب السوري ممكنة أكثر على اعتبار أن الدولة السورية هي المعنية أو المسؤولة عن المعاناة وبغض النظر عن كون هذه العقوبات متوافقة مع القانون الدولي أو غير متوافقة معه أو مع الشرعية الدولية».

وقال الرئيس الأسد: «يضاف إلى ذلك أن العدد الكبير من اللاجئين خلال السنوات الماضية كان مصدراً أساسياً من مصادر الفساد الذي استغله واستثمره إلى أقصى حد مسؤولو الدول الداعمة للإرهاب، ومسؤولو المنظمات التي من المفترض أنها تقوم بإرسال المساعدات الإنسانية، طبعاً كما تعلمون أو كما يعلم معظمنا كانت تذهب إلى الإرهابيين وأيضاً إلى عدد من مسؤولي الدول التي لجأ إليها السوريون، كل ما سبق يعني أن تراجع هذه القضية قضية اللاجئين سيحرمهم من الحجة السياسية وسيحرمهم من الفائدة المادية لذلك تمسكوا بملف اللاجئين بأظافرهم وأسنانهم لأن حل مشكلة اللاجئين مع هزيمة الإرهابيين على الأرض يعني سقوط أسس المخطط المحضر لسورية لذلك من وقت إلى آخر تسمعون التصريحات الوقحة جداً للمسؤولين الأوروبيين

> كل مشاكلنا التي نعاني منها بغض النظر عن الوضع الحالي والظرف الحالي وظروف الحرب أنه لدينا قوانين ولكن لا توجد لدينا معايير وآليات

> عندما نظلم الحقيقة نظلم كل الوطن والحقيقة تقول إن هناك حرباً وإرهاباً وحصاراً وهناك قلة أخلاق وأنانية وفساداً